

1/* محددات الطلب والعرض على الاصول المالية (توازن السوق)

Market Balance Determinants of Demand and Supply on Financial Assets ((

مفهوم توازن السوق

هو من المصطلحات العلمية الخاصة بعلم الاقتصاد، ويشير إلى ضرورة تعادل، أو توازن العناصر الأساسية التي تؤثر على طبيعة العمليات الاقتصادية المؤثرة على السوق، وأيضاً يُعرف توازن السوق، بأنه حالة من تطابق المعايير الفكرية بين أطراف السوق (التاجر، والمستهلك) من خلال ضمان تحقيق التاجر للربح بعد أن يشتري المستهلك البضاعة، أو يحصل على الخدمة بالسعر الذي يناسب دخله، وسلوكه الاستهلاكي ويُعرف باللغة الإنجليزية بمُصطلح (Market equilibrium).

عوامل توازن السوق

- انخفاض الطلب التدريجي؛ بسبب زيادة أسعار السلع؛ إذ كلما ازداد السعر أدى إلى تقليل عدد الأشخاص، وخرجهم من السوق.
- عدم قدرة فئات من الأفراد على الشراء بشكلٍ دائمٍ من السوق، مما يؤدي إلى التأثير سلبياً على معدل التوازن الاقتصادي للسوق.
- ندرة المصادر التي ينتج عنها ضعفٌ في الإنتاج، والذي ينعكس سلبياً على التجار، ويجعلهم غير قادرين على تزويد السوق بالسلع الكافية.
- عدم رغبة المشترين للذهاب إلى السوق يوميّاً؛ بسبب رفضهم لبذل نشاطٍ إضافيٍّ ضمن نشاطاتهم اليومية، ويؤدي ذلك إلى التباطؤ في توازن السوق.
- سعي التجار إلى طرح المزيد من السلع، والمنتجات في السوق مع وجود غياب تامٍّ للمشتريين، أو رفض منهم لفكرة التعامل مع هذه السلع.

مؤثرات على توازن السوق

العرض

هو تقديم التجار للسلع الخاصة بهم، أو التي يمتلكون وكالتها التسويقية للزبائن في السوق من خلال استخدام مجموعةٍ من الوسائل التي تساعد في عرضها، مثل: زجاج المحلات، والإعلانات على الصحف، أو الإعلانات الورقية، ويتحكّم التجار بسعر البضاعة المعروضة بناءً على مجموعةٍ من العوامل الاقتصادية.

الطلب هو بحثُ الزبائن عن السلع التي يحتاجون لها، ويحرصُ كلُّ زبونٍ على اختيار السلعة بناءً على مجموعةٍ من المواصفات التي يحددها مسبقاً، ويجدُ أنها مناسبةٌ له، فيذهبُ للسوق حتى يطلبها من عند التجار، وتتحكّم طبيعة الطلب بطبيعة السعر، والذي يؤثر على اختيارات الزبائن لمشترياتهم.

حالات العرض والطلب

تفاعل العرض والطلب: هو عبارة عن الاتفاق بين طبيعة السلع المعروضة في السوق، وطبيعة طلب الزبائن لهذه السلع، والذي يرتبط بالقبول التام للأسعار من قبل أطراف السوق، وتعتبر هذه الحالة من الحالات المحدودة في الأسواق، والتي تحدث في حال وجود سوقٍ مُخصص لسلعةٍ معينةٍ فقط، ويحتوي على نسبةٍ ضئيلةٍ من المنافسة بين التجار، ومن الأمثلة على ذلك: سوق الاتصالات الذي يحتوي على مجموعةٍ من الشركات، والتي تقدّم عروض الاتصالات التي تلبي طلبات مختلف الزبائن، وتتحكّم الحكومة، أو الهيئة المُشرفة عن الاتصالات بالأسعار الخاصة بهذا السوق، من خلال الاعتماد على استخدام النظام الضريبي.

تغير العرض والطلب: هو عبارة عن تفاوتٍ بين نسب العرض والطلب، ويعتبر من أكثر الحالات انتشاراً في الأسواق العالمية، والذي يرتبط بوجود عروضٍ متنوّعةٍ حول العديد من أنواع المنتجات، مع اختلافٍ في طبيعة الطلب عند الأفراد، ووجود نسبةٍ مُرتفعةٍ من المنافسة بين التجار، وتقسّم هذه الحالة إلى الأنواع التالية:

- ثبات العرض مع ثبات الطلب.
- اختلاف العرض مع اختلاف الطلب.
- ثبات العرض مع اختلاف الطلب.
- اختلاف العرض مع ثبات الطلب.

The impossible triangle

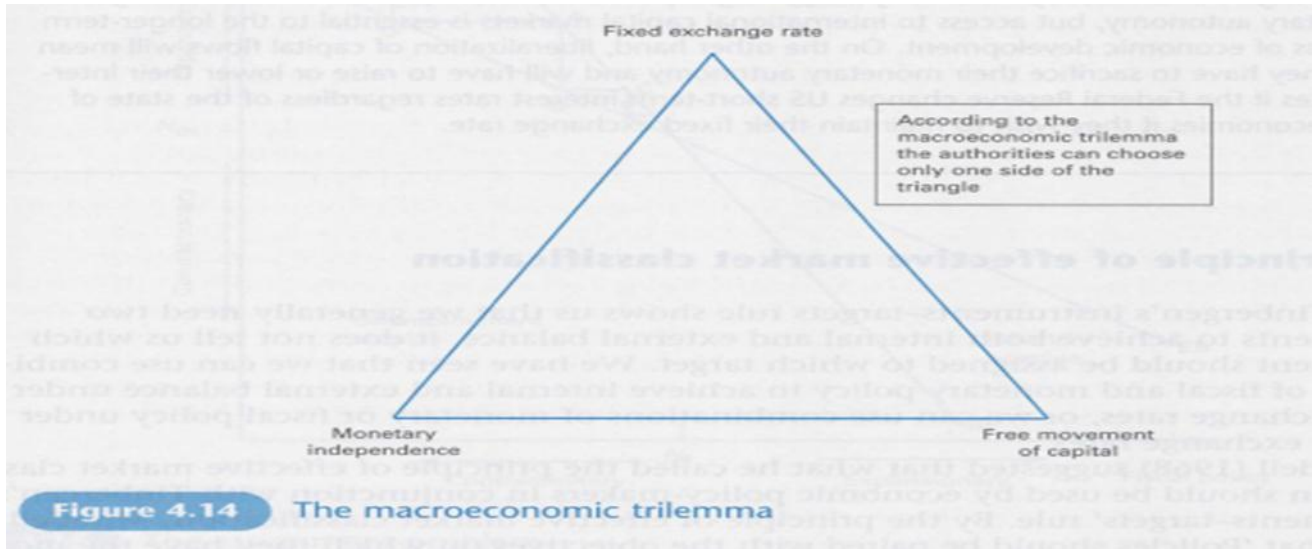
○ 2/ *مثالث المستحيل

المثالثات الاقتصادية الكلية The macroeconomic trilemma

وقد أصبح شائعاً جداً في النقاشات الأخيرة حول النظام النقدي الدولي للتحدث عن "صناع الاقتصاد الاقتصادي". والمشرفة هي أن السلطات يجب أن تختار من بين اثنين من الأهداف الثلاثة التالية. وقد وصف بعضهم تري ليما "المثالث المستحيل"، مما يعكس حقيقة أنه ليس من الممكن تحقيق جميع الأهداف الثلاثة في وقت واحد. ثلاثة مستحيلة هي:

- 1 الاستقلال النقدي.
- 2 سعر صرف ثابت.
- 3 حرية حركة رأس المال الدولي.

يتم أحياناً تحديد الأهداف الثلاثة على شكل رسم بياني كما هو موضح في الشكل .



ويمكن للسلطات أن تختار الهدفين 1 و 2 ، ولكن من أجل القيام بذلك ، يتعين عليها التضحية بالهدف 3 ، وهو سن ضوابط رأس المال. ومثال بارز على قيام بلد بذلك هو الصين ، والسلطات الصينية ربط حاليا الرنمين بي الصيني إلى الدولار الأمريكي ، ويمكن رفع أو خفض أسعار الفائدة لتلبية أهداف السياسة المحلية. غير أنه يتعين عليها أن تستخدم ضوابط رأس المال لوقف التدفقات الكبيرة أو تدفقات رؤوس الأموال التي من شأنها أن تقوض سعر الصرف الثابت أمام الدولار الأمريكي. وتختار بعض السلطات الهدفين 1 و 3 ، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ؛ فإن هاتين الدولتين أحرار في رفع أسعار الفائدة المحلية أو خفضها لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحلية مثل مراقبة التضخم والنمو الاقتصادي ، وتتيح حرية انتقال رؤوس الأموال إلى داخل البلد وخارجه. غير أنه يتعين عليها أن تتخلى عن إمكانية وجود سعر صرف ثابت من أجل القيام بذلك. فعلى سبيل المثال ، من المرجح أن يؤدي التخفيض الحاد في أسعار الفائدة القصيرة الأجل إلى تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال وإلى انخفاض قيمة عملاتها مما يعني أنها لا تستطيع الحفاظ على سعر صرف ثابت. وكانت المملكة المتحدة التي تحولت من الجانب الأيمن إلى قاعدة المثلث عندما انتهت عضويتها في آلية سعر الصرف في عام 1992 كانت حرة في خفض أسعار الفائدة مع استعادة استقلالية السياسة النقدية. والجمع الآخر الممكن هو الهدفان 2 و 3 ، وهو الحال عندما يسمح بلد ما بحرية حركة رأس المال مع الحفاظ على سعر صرف ثابت. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك هونج كونج التي تربط دولار هونج كونج بشكل صارم بالدولار الأمريكي وتسمح بحرية حركة رؤوس الاموال من وإلى البلاد. ولكن الثمن هو أنه يتخلى عن استقلالها النقدي ؛ إذا رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة أسعار الفائدة على الدولار ثم سلطة النقد في هونك كونك (هيئة النقد) لرفع أسعارها أو الدولار هونج كونج سوف تتعرض لهجوم المضاربة ؛ على العكس من ذلك ، إذا خفضت الولايات المتحدة أسعار الفائدة لها هيئة النقد أكثر أو أقل تلقائيا يخفض أسعار الفائدة،

ولهذا المثلث الاقتصادي بشكل خاص أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، التي يختار كثير منها تحديد أسعار صرفها ، على سبيل المثال ، إلى الدولار الأمريكي ؛ ولكن إذا اختاروا القيام بذلك ، يجب

عليهم إما التخلي عن السيطرة على سياستهم النقدية أو فرض ضوابط على رأس المال إذا كانوا يرغبون في الحصول على قدر من الاستقلال النقدي ، فإن فرض ضوابط على رأس المال قد يمنحهم قدراً من الاستقلال النقدي ، ولكن الوصول إلى رأس المال الدولي فإن الأسواق ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية الأطول أجلاً. ومن ناحية أخرى ، فإن تحرير تدفقات رؤوس الأموال يعني أنه يتعين عليها التضحية باستقلالها النقدي ، وسيتعين عليها رفع أسعار الفائدة أو خفضها إذا قام مجلس الاحتياطي الاتحادي بتغيير أسعار الفائدة الأمريكية القصيرة الأجل بغض النظر عن حالة اقتصاداتها إذا رغبت للحفاظ على سعر صرفها الثابت.

دولاره Dollars

لقد تأسست اتفاقية بريتون وودز عام 1944، ثبتت عملات أجنبية مقابل الدولار، وتم تحديد الدولار بسعر 35 دولاراً مقابل أونس من الذهب. في عام 1967، رفض مصرف في شيكاغو منح قرضاً بالجنية الإسترليني لأستاذ جامعي اسمه ميلتون فريدمان لأنه كان ينوي استعمال الأموال لإنقاذ العملة البريطانية. رفض المصرف منح القرض كان بسبب اتفاقية بريتون وودز.

هدفت هذه الاتفاقية لتأسيس استقرار مالي دولي بمنع تبادل العملات بين البلدان، والحد من المضاربة في العملات الدولية. قبل بريتون وودز، قاعدة تبادل الذهب في غاية الأهمية بين 1876 والحرب العالمية الأولى—تحكم في النظام الاقتصادي الدولي. تحت تبادل الذهب، تمتعت العملات بعصر جديد من الاستقرار بسبب دعم سعر الذهب لها.

لكن، قاعدة تبادل الذهب كان بها نقطة ضعف تتمثل في أنماط من الازدهار - التعسر. مع تقوية الاقتصاد، قد يستورد الكثير قبل أن يقل المخزون من الذهب المطلوب لدعم العملة. نتيجة لذلك، يقل تدفق المال وتتصاعد أسعار الفائدة ويتباطأ النشاط الاقتصادي لنقطة الركود. في النهاية، تتأثر أسعار السلع وتبدو جذابة لغيرها من البلدان، التي قد تسرع في شراء محمول يعزز الاقتصاد بالذهب حتى يزيد من النقد المتداول، ويدفع لخفض سعر الفائدة ويستعيد الثراء للاقتصاد. مثل هذه الأنماط من الازدهار - التعسر السائدة طوال فترة قاعدة الذهب حتى الحرب العالمية الأولى أوقفت مؤقتاً التدفق التجاري وحرية حركة الذهب.

لقد تأسست اتفاقية برتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل استقرار سوق الفوركس وتنظيمه. وافقت البلدان المشاركة على المشاركة في المحافظة على قيمة عملتها في نطاق هامش ضيق مقابل الدولار وسعر مماثل من الذهب عند الحاجة. لقد ربح الدولار مركزاً بعلوة كعملة مرجعية، يعكس التغيير في الاقتصاد العالمي من هيمنة أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد منعت الدول من تخفيض قيمة عملاتها لتستفيد تجارتها الخارجية ولم يسمح لها إلا بتخفيض عملاتها بنسبة أقل من 10%. الحجم الكبير من المتاجرة في الفوركس دولياً أدت إلى تحركات ضخمة لرأس المال، التي نتجت عن العمران بعد الحرب خلال الخمسينات، وأدت هذه التحركات إلى عدم استقرار سعر الفوركس الذي وطده ببرتون وودز.

1971 رحبت بالتخلي عن برتون وودز بحيث لا يعد من الممكن تبادل الدولار بالذهب. بحلول عام 1973، سيطرت قوة العرض والطلب على عملات الدول الصناعية الكبرى، التي يتم تداولها الآن بحرية أكبر بين الدول. يتم تداول الأسعار يومياً، بأحجام، بسرعة وتأثر سعري بازديادها جميعاً طوال السبعينات، وأدوات مالية جديدة، مع ظهور سوق غير منظم وتحرير تجاري.

في الاقتصاد المصرفي والاقتصادي، فإن السوق المفتوح هو المصطلح المستخدم للإشارة إلى البيئة التي يتم فيها شراء السندات وبيعها بين البنك المركزي والمصارف الخاضعة للتنظيم. انها ليست عملية السوق الحرة.

4/* هل يوجد تعارض او تنسيق بين قيام البنك المركزي ببيع العملة المحلية او قيامه ببيع السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة) Is there a conflict or coordination between the central bank by selling the local currency or rescheduling (the sale of government bonds (open market operations

الاسواق المفتوحة

للتدخل في " دورة الأعمال "، قد يختار البنك المركزي الدخول إلى السوق المفتوحة وشراء أو بيع السندات الحكومية، والمعروفة باسم عمليات السوق المفتوحة لزيادة الاحتياطيات. عمليات السوق المفتوحة هي عندما يشتري البنك المركزي سندات من بنوك أخرى مقابل الشيكات. وتقوم هذه المصارف المحلية بعد ذلك بتدقيق الشيكات التي تسمح لها بأخذ أموال من البنك المركزي. وبالتالي فإن هذا الإجراء يقلل من أي انتماء يمكن أن تدين به البنوك المحلية للبنك المركزي، ويزيد أيضاً من عرض النقود. وهذا يزيد بالتالي الاحتياطيات.

ما عدا ذلك: للتدخل في " دورة الأعمال "، يجوز للبنك المركزي أن يختار شراء (أو بيع) الأوراق المالية الحكومية من (أو إلى) البنوك التي ينظمها، مما يزيد (أو ينخفض) الاحتياطيات (وليس الودائع) من تلك البنوك؛ يجب على البنوك الخاضعة للتنظيم الامتثال لأوامر الشراء والبيع الصادرة عن البنك المركزي. وتعرف هذه العملية بعمليات السوق المفتوحة. على سبيل المثال، قد يطلب المصرف المركزي

من المصارف المنظمة بيع السندات الحكومية أو الفواتير إلى البنك المركزي الذي يدفع بشيكات أو معاملات إلكترونية يتم صرفها من قبل هذه البنوك، وتحويل الأموال من البنك المركزي إلى احتياطيات البنك (وليس الودائع) من البنوك الخاضعة للتنظيم.

5/* كيف يمكن قياس سعر الفائدة وماهي انواع سعر الفائدة How to measure

the interest rate and what types of interest

الفائدة هي النسبة المئوية أو سعر الفائدة المئوية في السنة الواحدة (12 شهر)، الفائدة بصورتها البسيطة تعني حساب النسبة المئوية المقررة على أساس المبلغ والزمن ومعدل الفائدة الذي يقاس بالنسبة المئوية. ويمكن استخراج الفائدة عن طريق ضرب العناصر الثلاثة السابقة فتخرج الفائدة البسيطة.

أنواع الفائدة

يوجد أساسا نوعان من الفائدة : الفائدة البسيطة والفائدة المركبة.

وفي التعاملات المالية تستخدم في العادة نظام الفائدة المركبة، أما الفائدة البسيطة فهي تستخدم في بعض الأحوال الخاصة مثل بطاقات الائتمان.

الفائدة البسيطة

تحسب الفائدة البسيطة على المبلغ الاصيل المدخر "principal"

وتستعمل المعادلة التالية لحساب الفائدة البسيطة :

حيث:

$$I_{simp} = (r \cdot B_0) \cdot m$$

r معدل الفائدة للدورة (1/m)

B0 المبلغ الأصلي المدخر

عدد الدورات m في السنة.

ولحساب معدل الفائدة الدوري r نقوم بقسمة معدل الفائدة السنوي I على عدد الدورات m في السنة.

وعلى سبيل المثال:

نفترض أحد الأشخاص يمتلك بطاقة ائتمان وعليه تسديد مبلغ 2500 دولار. ونفترض أن المصرف يحمل المبلغ بمعدل فائدة بسيطة قدرها 12.99% في السنة. فنستطيع حساب الفائدة المضافة إلى المبلغ الأصلي بعد مرور 3 أشهر بالمعادلة الآتية:

$$I_{simp} = \left(\frac{0.1299}{12} \cdot \$2500 \right) \cdot 3 = \$81.19$$

أي أن على صاحب البطاقة تسديد مبلغ 2581.19 دولار بعد مرور الثلاثة أشهر (الدورة = 3 أشهر). وإذا قام عوضاً عن ذلك بتسديد الفائدة فقط عن كل شهر من الثلاثة أشهر، طبقاً لمعدل الفائدة الشهري r ، لأصبح مجمل الفائدة التي سوف يدفعها :

$$I = \left(\frac{0.1299}{12} \cdot \$2500 \right) \cdot 3 = (\$27.0625/month) \cdot 3 = \$81.19$$

فيكون المبلغ اللازم سداده بعد مرور الثلاثة أشهر 2500 دولار. ذلك لأن الفائدة البسيطة تحتسب على المبلغ الأصلي فقط

الدور في زيادة نسبة التضخم

يؤمن البعض بأن الفائدة هي المحرك الرئيسي للتضخم (ارتفاع الأسعار) لأن الشخص عندما يأخذ قرضاً بفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج عليه مما يدفعه إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وعند زيادة أسعار السلع والخدمات يقوم الدائن بزيادة سعر الفائدة على الأموال

6/* هل يمكن قياس استقلالية البنك؟

6 / * Can the Bank's independence be measured?

العراق هي مسألة الاستقلالية التي تحظى بها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي عن الحكومة، بمعنى إبعاد التأثيرات أو التدخلات الحكومية عن قرارات السياسة النقدية، وعلى اعتبار أن مفهوم الاستقلالية (Independence) هو نقيض لمفهوم التبعية (dependence) فإنه قد تثار تساؤلات حول استقلالية البنوك المركزية عن مَنْ؟ وقبلها تبعيتها إلى مَنْ؟ وما هي درجة أو مستوى تلك الاستقلالية أو التبعية؟ وبالتأكيد إن الإجابة على مثل تلك الأسئلة تكمن في طبيعة النظم الاقتصادية السائدة والقواعد التشريعية القائمة التي تحدد العلاقة بين السياسة النقدية والحكومة، وبالرغم من (تطرف) بعض المؤيدين لاستقلالية البنك المركزي على اعتبار وصفه المؤسسة النقدية الرئيسة في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إيجاد التنسيق بينها فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة، وكذلك المعارضون للاستقلالية الذين يؤكدون أنه بالنظر إلى أن الحكومة تمثل الشعب الذي اختارها، فأنها أحياناً تضع أهدافاً عامة ذات أولوية لسياستها الاقتصادية ربما لا تتوافق مع سياسة البنك المركزي

التمثلة بتحقيق الاستقرار في الأسعار، ويدعم هذا الرأي ما حصل في ألمانيا خلال فترة توحيد الألمانيتين في بداية عقد التسعينيات عندما نجح القرار السياسي للحكومة الداعي لتحقيق الوحدة النقدية الفورية بين شطري ألمانيا على الرغم من المعارضة الشديدة لرئيس البنك المركزي الألماني لذلك الأمر حيث كان قلقا من ان تؤدي هذه العملية الى نتائج اقتصادية سلبية. إلا أن أكثر الآراء الاقتصادية المعتدلة ترى ان على البنك المركزي أن يعمل كمؤسسة حكومية تمارس وظائفها ضمن الإطار العام للدولة ولكن لهذه المؤسسة خصوصيتها في اتخاذ القرارات المستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية التي يجب ان تكون منسجمة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ثانيا : استقلالية البنك المركزي العراقي وفي العراق فان الدستور العراقي (المادة 100) يعد البنك المركزي العراقي الذي يدير السياسة النقدية، هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ويكون البنك مسؤولاً أمام مجلس النواب، بمعنى ان البنك المركزي سيكون مسؤولاً أمام مجلس النواب وليس الحكومة. هذا فضلا عن أن قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 (المادة الثانية، الفقرة 2) يؤكد ذلك ((سعياً لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي ولانجاز مهامه يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً ومسؤولاً كما ينص عليه هذا القانون باستثناء ما يحدد خلافاً لهذا القانون , ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من إي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية. وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لأي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على إي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال أداء واجباته في البنك أو التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي)) . في ضوء ما تقدم فان البنك المركزي العراقي يسعى إلى تحقيق أهدافه التي تحددها (المادة الثالثة) من القانون المذكور والتي تتمثل في: السعي والحفاظ لتحقيق استقرار السعر المحلي . تعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق. ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي أيضا بتعزيز النمو المستديم والعمالة والرخاء في العراق. وفي ضوء ما تقدم فانه يستدل على ان هدف مواجهة التضخم له الأولوية على حساب بقية الأهداف الأخرى، وان آلية السوق هي التي ستحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة. ثالثا : آليات إقراض الحكومة أي: ما هي القيود والشروط التي يتم من خلالها تمويل الحكومة، ويمثل هذا الجانب أكثر العناصر التي يثار حولها الجدل والنقاش بين الماليين والنقديين ومن خلاله يتم التعرف عن مدى مسايرة أو تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية، بل أن الكثير من ذوي الشأن يؤكدون أن درجة استقلالية البنك المركزي يمكن قياسها بمجرد التعرف على حدود إقراض البنك المركزي للحكومة. وحسب تشريعات السياسة النقدية في العراق (المادة 26) فان طبيعة هذه العلاقة تتحدد في: * لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح ائتمانات مباشرة او غير مباشرة للحكومة او أية مؤسسة عامة او كيان حكومي عدا ما قد يقوم به البنك المركزي العراقي بتوفير دعم للسيولة وفقا للمادة (31) إلى المصارف التجارية العائدة للحكومة والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي، شرط ان يتم منح مثل هذه المساعدة بنفس المواد والشروط المعمول بها عند منحها للمصارف التجارية العائدة للقطاع الخاص. * يجوز للبنك المركزي العراقي شراء أوراق مالية حكومية شرط ان تتم مثل هذه الشراءات في السوق

الثانوية فقط بالارتباط مع عمليات السوق * لا تفسر المادة (26) بمنع استخدام الأوراق المالية الحكومية فيما يتعلق بأي جانب من جوانب عمليات السوق المفتوحة أو كضمان لتسهيلات. *

يقدم البنك المركزي دعم وتسهيلات مقرض الملجأ الأخير للإقراض للمصرف المجاز أو يملك ترخيصاً صادراً من قبل البنك المركزي العراقي وفق قانون المصارف من خلال منح مساعدات مالية بشرط ان تعتبر مثل هذه المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي وإصدار وزير المالية ضماناً خطياً إلى البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض (المادة 30). رابعا: قياس درجة استقلالية البنك المركزي العراقي توجد العديد من المتغيرات التي يتم اعتمادها في معظم بلدان العالم ، والتي يمكن عن طريقها التعرف عن درجة استقلالية البنوك المركزية ، وتعد المتغيرات الأساسية الأربعة التي تتعلق بالمحافظ وصياغة السياسة النقدية وتحديد أهدافها وحدود تمويل الحكومة من المؤشرات المهمة التي تقاس من خلالها استقلالية البنك المركزي ، إذ يتم تحديد أوزان معينة لكل متغير، وكذلك تحدد درجات ترتيبية للمؤشرات الثانوية لهذه المتغيرات. وعند تطبيق هذه المتغيرات ومؤشراتها على البنك المركزي العراقي (حسب الملحق المرفق) استنادا إلى التشريعات النافذة (القانون رقم 56 لسنة 2004)، اتضح أن درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية (المتحققة) في ضوء المتغيرات والمؤشرات المذكورة قد بلغت 78 % ، وهو مؤشر واضح لمدى ودرجة الاستقلالية. خامسا: الاستقلالية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة قد يتساءل البعض: هل ان هذا المؤشر المرتفع لاستقلالية البنك المركزي العراقي هو في مصلحة الاقتصاد العراقي والسياسة الاقتصادية عموما ؟ والإجابة على ذلك تحمل وجهتي نظر، الأولى: تمثل وجهة نظر السلطات النقدية (البنك المركزي) ومؤيديها، وهي ان هذا المستوى العالي (نسبيا) من الاستقلالية يحدد بوضوح المهام والمسؤوليات التي تقوم بها السلطات النقدية في تحقيق أهدافها الأساسية، ومن ثم إمكانية مساءلتها عن الاختلالات أو الإخفاقات التي تحدث ضمن نطاق مسؤولياتها، بمعنى ان السياسة النقدية غير مستعدة ان تتحمل تكاليف غيرها، او ليست مسؤولة عنها. اما وجهة النظر الثانية: والتي غالبا ما يكون أطرافها الماليين ومؤيديهم، فهي تنظر الى ان لا تكون هذه الدرجة العالية من الاستقلالية على حساب السياسة الاقتصادية العامة للدولة والحكومة ، خاصة ان الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة التضخم الركودي (Stagflation) أي ان على السياسة النقدية ان تعمل ضمن إطار السياسة الاقتصادية العامة باعتبارها جزءاً منها . ولكن المشكلة الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي عموما، وليس السياسة النقدية او المالية فقط، هي عدم تبلور ملامح سياسة اقتصادية عامة واضحة المعالم بمعنى وجود الإجراءات والمؤسسات والتشريعات الواضحة والقابلة للتنفيذ ، فمعظم الوزارات العراقية تلقي باللوم على بعضها وتنسب الخلل الى بعضها وهو ما يؤكد عدم وجود التنسيق المطلوب بين مختلف السياسات الاقتصادية المختلفة. فالسياسة المالية تهدف إلى مواجهة الركود والبطالة وهو ما يتطلب توسع في الإنفاق الذي يؤدي الى خلق اتجاهات تضخمية في ظل عدم مرونة القاعدة الإنتاجية، وهو ما يتعارض مع السياسة النقدية التي تهدف الى مواجهة التضخم ما يزيد من معدلات البطالة ... وتستمر حلقة الجدل والتعارض،

وبالنتيجة لا تتحقق أهداف السياسة النقدية ولا أهداف السياسة المالية. ولكن تبقى مسألة استقلالية أية سياسة سواءً كانت النقدية ام غيرها هي من المؤشرات الجيدة والمهمة التي تعطي لكل سياسة فرصتها في تحمل مسؤولياتها لتحقيق أهدافها، ولكن الأهم هو ان تكون هذه الاستقلالية في خدمة ومصلة السياسة الاقتصادية العامة وداعمة له